

Electronic banking under monetary and banking law 23/09

KARROUM NESRINE¹, CHEIFA BADIAA²

¹The University of BLIDA 2 (Algeria).

²University of Amar Telidji in Laghouat (Algeria).

The Author's E-mail: kerroum.nes@gmail.com¹, b.cheifa@lagh_univ.dz²

Received: 05/2024

Published: 11/2024

Abstract:

The aim of this study is to introduce and highlight electronic banking, including its concept, advantages, disadvantages, and types. The study also seeks to examine the state of electronic banking in Algeria, particularly after the issuance of the new Monetary and Banking Law 23-09, which authorized the establishment of digital banks. It further addresses the Bank of Algeria's Regulation 24-04, which outlines the specific conditions for licensing, founding, and authorizing digital banking activities. The study also investigates the availability of suitable conditions and requirements for the success of this type of banking in Algeria.

الصيرفة الإلكترونية في ظل القانون النقدي والمصرفي 09/23

كروم نسرين¹، شايبة بديعة²

¹جامعة البليدة (الجزائر).

²جامعة عمار تليجي بالغواط (الجزائر).

ملخص

هدف هذه الدراسة هو التعرف على المصرفية الإلكترونية وتسلط الضوء على مفهومها، مزاياها وعيوبها، بالإضافة إلى أنواعها المختلفة. كما تهدف الدراسة إلى استعراض واقع الصيرفة الإلكترونية في الجزائر، خاصة بعد صدور قانون النقد والمصرف رقم 09-23 الذي سمح بإنشاء البنوك الرقمية. وتناول أيضاً نظام بنك الجزائر 04-24 المتعلق بالشروط الخاصة لترخيص وتأسيس واعتماد ممارسة نشاط البنوك الرقمية، مع دراسة مدى توفر الظروف والمطلوبات اللازمة لضمان نجاح هذا النوع من البنوك في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: العمليات المصرفية، الإلكترونية، التجارة الإلكترونية، افتراضي.

مقدمة

تزامن ظهور الصيرفة الإلكترونية مع بروز مفهوم الزد الإلكتروني، مما أدى إلى ظهور مصطلح "Monétique"، الذي يعبر عن التعاملات المالية التي تم باستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة. وقد بدأ استخدام بدائل الزد التقليدي في أوائل القرن العشرين، حيث ظهرت البطاقات الإلكترونية في فرنسا كأداة لتحسين ونيسير عمليات الدفع. هذا الابتكار مهد الطريق لتطوير حلول إلكترونية كانت تمثل بداية التحول نحو استخدام الوسائل الإلكترونية في المعاملات المالية. مع مرور الوقت، بدأت البنوك تتجه نحو استخدام التكنولوجيا بشكل أكبر، إلا أن الانتشار الواسع للصيرفة الإلكترونية لم يحدث إلا مع بداية التسعينيات، حيث تزامن ذلك مع توسع التجارة الإلكترونية وزيادة الاعتماد على الإنترنت في إجراء المعاملات المالية. هذا التحول التكنولوجي دفع البنوك إلى تطوير أنظمة مصرفية إلكترونية لمواكبة متطلبات الازد الرقمي الذي بدأ يرض نفسه بقوة على مستوى العالم.

إن الخدمات المالية التي يتم تنفيذها عن بُعد باستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة تعد نحوالاً جذرياً في عالم المصارف. لم يعد العملاء بحاجة لزيارة الفروع البنكية لإتمام عملياتهم، بل أصبح بإمكانهم إدارة حساباتهم وإجراء مختلف المعاملات المصرفية من أي مكان وفي أي وقت. وتعد هذه الخدمات، التي

تقدمها البنوك الرقمية هما كانت تسميتها - المصارف الإلكترونية (Internet Banking) ، البنوك المنزلية (Home Banking) ، البنوك عبر الإنترنت (Online Banking) ، الخدمات المالية الذاتية (Self-Service Banking) - نتجاً عن تطور التكنولوجيا المصرفية، هذه الخدمات المالية تهدف إلى

توفير الراحة والمرورة للعملاء، كما أنها تساهم في تقليل الحاجة للزوال إلى الفروع البنكية، مما يؤدي إلى تحسين الكفاءة وتقليل الوقت المستغرق في إتمام المعاملات. علاوة على ذلك، فإن هذه الأنظمة تتيح للعملاء إجراء المعاملات المصرفية في أي وقت من اليوم، بما في ذلك خارج أوقات العمل الرسمية، مما يعزز من مستوى الخدمة ويوفر الراحة للمستخدمين.

وفي هذا السياق، أدركت الجزائر أهمية تطوير تكنولوجيا الإعمال والتواصل من أكثر من عشرين سنة، وذلك في إطار سعياً لمواكبة التطور العالمي في مجال الازد الرقمي والتجارة الإلكترونية. إذ أصبح من الضروري تبني هذا التحول التكنولوجي لضمان نجاح مسار التنمية الاقتصادية في البلاد، وتحقيق التكامل مع الازد العالمي، لم تقتصر الجهود على تطوير البنية التحتية التكنولوجية فقط، بل امتد الأمر إلى تعديل النظام التشريعي ليتماشى مع المتطلبات الجديدة الازد المصرفية والمعرفية، من خلال إدراج تعديلات جوهرية في المنظومة القانونية لتشمل المعاملات الإلكترونية، وكان من أبرز هذه التعديلات قانون رقم 09-23 المؤرخ في 21 يونيو 2023¹، الذي تضمن توسيع النشاط المصرفي وأتاح للمؤسسات

المالية إمكانية إنشاء بنوك رقمية، وهو ما يُعتبر خطوة هامة نحو التحول الكامل نحو الصيرفة الرقمية. وبموازاة هذا القانون، تم إصدار نظام بنك الجزائر رقم 04-24 المؤرخ في 13 أكتوبر 2024، الذي يحدد الشروط الخاصة لترخيص وناسيس البنوك الرقمية، ويضع إطاراً قانونياً لتنظيم هذا النوع من الأنشطة

المصرفية الحديثة، مما يساهم في تسريع عملية التحول الرقمي في النظام المصرفي الجزائري.

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة وتحليل مفهوم البزوك الإلكترونية وكيفية تجسيده هذه الفكرة في الجزائر. وذلك بطرح الإشكالية التالية: ما المقصود بالبزوك الإلكترونية؟ وما هي الإمكانيات والتحديات التي قد تواجه تجسيدها في الجزائر؟

لإجابة على هذه الأسئلة، تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي، الذي يتطلب جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالصيرفة الإلكترونية والبزوك الرقمية، ودراستها بعمق وتحليلها من خلال منظور قانوني واقتصادي. كما سيتم استعراض النصوص القانونية ذات الصلة، مع التركيز على التشريعات والتعهديات التي تمت في الجزائر بهدف تسهيل إنشاء وتطوير البزوك الرقمية.

وسنعالج الموضوع وفق الخطة الآتية:

المبحث الأول: مفهوم البزوك الإلكترونية وأنواعها المطلوب

الأول: تعريف البزوك الإلكترونية وخصائصها الفرع الأول:

تعريف البزوك الإلكترونية 1

الفرع الثاني: خصائص البزوك الإلكترونية

المطلب الثاني: أنواع البنوك الإلكترونية وخدماتها الفرع

الأول: أنواع البنوك الإلكترونية

الفرع الثاني: خدمات البنوك الإلكترونية

المبحث الثاني: البزوك الرقمية في الجزائر المطلوب

الأول: تأسيس واعتماد البنوك الرقمية الفرع الأول:

تأسيس البنوك الرقمية في الجزائر الفرع الثاني:

اعتماد البنوك الرقمية في الجزائر المطلوب الثاني:

واقع البنوك الرقمية في الجزائر

الفرع الأول: متطلبات نجاح البنوك الرقمية في الجزائر الفرع

الثاني: معوقات البنوك الرقمية في الجزائر

خاتمة

المبحث الأول مفهوم

البزوك الإلكترونية

أخيف الفقهاء في صياغة تعريف شامل للصيرفة الإلكترونية، كما اختلفوا في تعداد مميزاتها وسليباتها (مطلب أول) وتنفهم البزوك الإلكترونية بحسب النتائج الفقهية إلى عدة أنواع، مما يسمح بتدعيم خدمات مختلفة (مطلب ثان)

المطلب الأول

مفهوم الصيرفة الإلكترونية وخصائصها

ينظر في هذا المطلب إلى تعريف الصيرفة الإلكترونية (فرع أول) لنخرج بعدها إلى أهم مميزاتها وسليباتها (فرع ثان)

الفرع الأول تعريف الصيرفة الإلكترونية لم يتقدم

الفقهاء على تعريف موحّد للبنوك الرقمية، وإنما انفقوا حول أهم العناصر، إذ ذكّر من بين تلك التعريف على أنها: " كل العمليات والنشاطات التي يتم عقدها أو تنفيذها أو الترويج لها من قبل المصارف والمؤسسات المالية بواسطة الوسائل الإلكترونية والصوتية (الهاتف، الحاسوب، الصراف الآلي، الإنترنت ... إلخ)"²، : " هي إدخال تكنولوجيا العالم والتصال في النشاط المصرفي".³

وأيضاً مؤسسة مالية شبكية تؤدي خدماتها باستخدام الساليزب الإلكترونية.⁴ وقد كان في بداية الأمر يشترط تجهيز الحاسوب الشخصي للعمل ببرمجيات مناسبة، يزوده بها البنك إما مجاناً أو لقاء مبلغ مالي لتطور إلى إنشاء بنوك انترناضية وأصبح بإمكان الزبون الدخول من خلال الشبكات عبر الإنترنت، إن هذه البنوك الإلكترونية ليست مجرد فرع لبنك قائم يقدم خدمات مالية فقط، بل موقعا مالياً تجارياً إدارياً استشارياً شاملاً، له وجود مستقل، ويجاوب منافسة البنوك بمعناها التقليدي من خلال تقديم خدمات كانت حكراً على هذه الأخيرة⁵. وفي

تعريف آخر: "هي إجراء العمليات المصرفية بطرق الكترونية أي باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة سواء تعلق الأمر بالسحب أو بالدين أو بالائتمان أو التحويل أو بالتعامل في الأوراق المالية أو غير ذلك من أعمال المصارف، وفي ظل هذا الزمط من الممارسة المصرفية ال يكون العمل مضطراً للنزول إلى البنك إذ يمكنه القيام ببعض العمليات المصرفية مع مصرفه وهو في منزله أو في

مكتبه وهو ما يعزى نجاحه بوعي المكان والزمان⁶

نالحظ من خلال التعريفات المقدمة أو المنقاة اشتراكها في أن إدخال تكنولوجيا الرقمية على خدماتها هو الميزة أو بالأحرى الفرق بينها وبين البنوك التقليدية، لذلك أي التعريفات تباينت من حيث أن بعضها أخفى مصطلح إلكتروني على البنك العادي الذي وسع نشاطه من خلال استعمال الوسائل الحديثة، وبين من

² ناظم محمد نوري الشمري وعد الذناح زهر عبد البات ، الصيرفة الإلكترونية ، الدول وتطبيقات وعمليّات البنوك،

عمان دار ولال للنشر ص 2008 ص 28

³ - بلقاسم صريادة ، وبين إسماعيل حياة مشروع الصيرفة الإلكترونية في الجزائر - مجلة أبحاث اقتصاد وإدارة - شركة

العدد 16 / 12 / 2014 ص 14.

⁴ - معطي هلا خير الدين - بؤمقوم محمد المعلوماتية ولجهاز البنك، تنمية تطوير الخدمات المصرفية - ملتقى

المنظومة المصرفية الجزائرية ولتحولت الاقتصادية ولوع وتحديات لاية الختوق جامعة زلمة ص 198 .

⁵ - خيري مصطفى كنانة - التجارة الإلكترونية، عمان ، دار المسيرة، ط 01 2009 ص 184. وع اوقه اج دور

تكنولوجيا الخدمات المصرفية الإلكترونية في عصره الجاهز المصرفي الجزائري - مجلة الأكاديمية لادوات المجتمعية والبنائبة - جامعة الشلف العدد 8 - 2012 - ص 14.

⁶ رخم حسين و هولري مع اج، الصيرفة الإلكترونية كمدخل لعصره المصارف الجزائرية، أعمال الهيئة الوطني حول

المنظومة المصرفية الجزائرية ولتحولت الاقتصادية - الموقع ولتحديات-جامعة الشلف 14 و 15 ديسمبر 2004 ص

اعتبر البنك الإلكتروني بنكا اندراضيا ال وجود له في الواقع بل يوجد فقط على شبكة الانترنت في شكل موقع.

الفرع الثاني: مميزات البنوك الإلكترونية وسلباتها

أوال) مميزات البنوك الإلكترونية

من المميزات التي ساهمت في انتشار هذا النوع من التعاملات:

- إمكانية الوصول إلى قاعدة عريضة من العملاء دون ارتباط بالزمان والمكان. - تؤدم كفاءة في الأداء مرتبطة بوظائف نزيه ومالية وترويقية وقانونية واستشارية وإدارية متصلة بالنشاط البنكي الإلكتروني.⁷

سهولة الاتصال بالبنك عبر الانترنت وحصول العميل على كل إجراءات الخدمة في وقت وجيز جدا مقارنة مع انتقاله للبنك.

- سرية المعاملات التي تزيد الثقة بين الزبائن.

- انخفاض نسبة التكاليف مقارنة بالرسوم التي تدفع في البنوك العادية إضافة إلى جودة الخدمات.

- تؤديم خدمة مميزة لرجال الأعمال والزبائن المهمين من خلال باقة البطاقات البنكية التي تمنحهم

امتيازات وإمكانية استخدامها في أهم الأماكن في العالم.⁸

تنظيم الدفعات من خلال الاتفاق على وقت اقتطاع، وسدب قمة التحويلات المالية من دون اختلال عمليّة الدفع في الوقت المحدد.

- السالمة والأمان إذ أن التعاملات المالية للبنك الإلكترونية اللكترونية أضفت نوعا من الأمان بعد زوال هاجس

سرقة الشيكات الورقية، وضياحها، وضرورة النزول بالأموال السائلة.

- تخطيط مالي واضح ومعاملات دقيقة⁹

ثانيا: عيوب الصيرفة الإلكترونية

رغم ما سمدع به البنوك الإلكترونية من مزاي إلى انه ال نخلو من العيوب والمخاطر مثلها مثل أي تكنولوجيا جديدة نذكر على سبيل المثال:

- اتساع الهوة بين البنك والعميل مما يترتب عليه من عمليات أضرار بدون ضمانات كافية وتعرض البنوك لنصب.

- صعوبة مراقبة حجم السيولة على البنك المركز فبالعميل يمكنه تحويل أمواله وأي قيمة بنقرة على زر

كمبيوتر سواء إلى خارج موطنه أو من الخارج إليه مما يؤثر سلبا على اقتصاديات الدول. -

إمكانية الولوج كضحية نصب واحتيال أو تزوير لبطاقات الائتمان مع إمكانية الطالع على المعلنومات

خروجها على السرية، أو تعرض النظام لأحد الفيروسات التي تسبب في اختراقه وتعطله.¹⁰

⁷ مهنوح مهنوح لجنوبي البنوك الإلكترونية ، دار النشر الجامعي ط 2006 ص 200

⁸ - عامر إيهام قنديلجي - التجارة الإلكترونية وتطبيقاتها عمان ، دار المسيرة، ط 01 2015 ص 180.

⁹ - إيجابيات البنوك الرقمية موقع رالي لاوعي المالي <http://rialy.com> تاريخ الطالع 2024/12/01 الساعة

21:05

¹⁰ - أبة سعدي، البنوك الرقمية إيجابياتها وسلباتها منشور على <http://maevi.si> بتاريخ 2024/08/01 تاريخ الطالع

20:00 على الساعة 2024/12/01

المخاطر التي تنشأ من التعامل في البنوك الإلكترونية:
 - مخاطر تشغيلية: وهو احتمال الخسارة الناتجة عن برنامج إلكتروني غير مألوف أو عن خطأ من العمال.
 - مخاطر قانونية: وتتعلق عادة بالتوزيع الإلكتروني أو عدم صحة بعض البنود وعدم قابليتها للتنفيذ أو القانون الواجب التطبيق.

- مخاطر السمعة: فإن انتشار خبر سيئ عن بنك إلكتروني ولو شائعة - فإن التأثير يمتد للبنوك الأخرى.
 - المخاطر اللقائية: وهي ارتباط المشاركين من حيث تنفيذ الالتزام التحويلي في الموعد.¹¹
 - مخاطر تكوّن عيوب، ترتبط بالتغيرات التكنولوجية السريعة.

المطلب الثاني

أنواع البنوك الإلكترونية وخدماتها

ينطلق في هذا المطلب إلى أنواع البنوك الإلكترونية (فرع أول) ثم مختلف الخدمات التي تُقدمها هذه (البنوك) فرع ثانٍ)

الفرع الأول: أنواع البنوك الإلكترونية

البنوك الإلكترونية لها صور ثلاث هي: -
 بنك معلومات: وهو أدنى حد للنشاط المصرفي الإلكتروني، يُقدم من خلاله البنك معلومات حول منتجاته وخدماته المصرفية.

- البنك التبادلي: إذ يسمح موقعه الاتصال بين البنك والعملاء من خلال البريد الإلكتروني أو الخط المباشر أو تعبئته بطاقات الائتمان أو تعديل المعلومات. -
 البنك التبادلي: وهو بنك يُقدم كل خدمات البنك العادي تقريباً لكن في بيئة إلكترونية إذ يسمح للعميل التسالم إلكترونياً وإجراء الحوالات بين حساباته داخل البنك، الوفاء بمهمة الفواتير إجراء الدفعات الرزديّة،

وبالتالي تكون هذه الصورة هي البنك الإلكتروني الفعلي.¹²

الفرع الثاني: خدمات البنوك الإلكترونية

تُقدم البنوك الإلكترونية مجموعة من الخدمات منها ما يشترك فيه مع البنوك التقليدية ومنها ما تتميز به عن هذه الأخيرة نذكر على سبيل المثال:

- تقديم المعلومات والخدمة للعملاء حسب طلبها.
- إجراء عمليات التحويل بين الحسابات الداخلية وبين بنوك أخرى.
- الحصول على كشوف الحسابات والتقارير التي يحتاجها العميل من خلال مراجعة الحسابات.
- سداد القسط المستحق والفواتير الدورية.
- تقديم طلبات شخصية للحصول على قروض.
- الحصول على خدمات تأمينية.
- فتح حسابات بمجرد الدخول للموقع الخاص بالبنك.
- إضافة خصم مبالغ من وإلى الحساب.
- دفع الفواتير الخاصة بالخدمات.

¹¹ - خيري مصطفى لثانة - مرجع سابق - ص 188.

¹² - عامر قنديلجي - مرجع سابق - ص 182، ولرج أفضا : بوحص نعااعة زوجة جالب - مرجع سابق ص //

- شراء وبيع الأسهم.

- شراء شهادات الدخار. (13)

المبحث الثاني: البنوك الإلكترونية في الجزائر إن

رقمنة القطاع المصرفي في مختلف دول العالم سمح بنح أفق جديدة لترويج منتجات المصرفية مما عاد على هذا القطاع بأرباح كبيرة ساهمت في انعاش اقتصاد هذه الدول، وهو ما نصبر إليه الجزائر من خلال الترخيص بإنشاء بنوك إلكترونية (مطلب أول) ظل واقع الصيرفة الإلكترونية في الجزائر (مطلب ثان)

المطلب الأول الترخيص بإنشاء البنك الإلكتروني واعتماده

يخضع تأسيس البنك إجمالاً إلى جملة من الشروط القانونية تتضمنها القوانين 09-23 المنص من القانون المؤدي والمصرفي وهي الشروط ذاتها التي يخضع لها البنك الإلكتروني في تأسيسه حسب ما أورده النظام 04-24 الصادر عن بنك الجزائر بتاريخ 13 أكتوبر 2024 ، نناولها في هذا المطلب على التوالي الترخيص بإنشاء البنك الرقمي (فرع أول) ثم نتطرق لاعتماده (فرع ثان)

الفرع الأول الترخيص بإنشاء بنك رقمي تعريفه وشروط منحه

أوال) تعريف الترخيص بإنشاء بنك رقمي

هو أول إجراء وجوبي أولي لتأسيس أي بنك في الجزائر بما في ذلك البنوك الرقمية نظمه المشرع الجزائري في الفصل الرابع من القانون 09-23¹⁴، دون التطرق لتعريفه..

أما التعريف الفقهي للترخيص فنورد ما يلي: " هو الإذن والإجازة الممنوح من سلطة إدارية أو قضائية لشخص ما لمزاولة أو القيام بنشاط قانوني يستلزم هذا الإذن¹⁵، ويعرف كذلك بأنه: " إجراء يمكن الإدارة أو السلطات العامة من ممارسة رقابتها الصارمة على بعض الأنشطة"¹⁶

أما الترخيص بإنشاء بنك فقد عرفه جازب من الفقه بأنه: " ذلك القرار الإداري الفردي للمجلس المؤدي والمصرفي بصفته سلطة تؤديه الذي يتضمن إذن تأسيس بنك"¹⁷ وإنما يستند في ذلك إلى إمكانية الطعن فيه بالإلغاء أمام القضاء الإداري¹⁸

¹³ - تطور الخدمات المصرفية ودورها في تدعيم النشاط الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر - نادية عبد الرحيم - ماجستير

2010/2011 - كلية العلوم الاقتصادية - جامعة الجزائر

¹⁴ المادة 89 من القانون 09-23: " يجب أن يرخص المجلس بإنشاء بنك أو مؤسسة مالية أو وسيط مسؤل أو مكتب صرف أو مزودي خدمات الدفع الخاضعين للقانون الجزائري " ولمادة 90 من القانون 04-23: " يرخص المجلس بإنشاء بنوك استثمارية وبنوك رقمية.

¹⁵ جلال رضوان تأسيس البنوك وللمؤسسات المالية ذي الجائر مجلة الحقوق والعلوم السياسية جلد 03 العدد 2 سنة 2018 ص 84

¹⁶ مغربي رضوان ، مجلس المؤدي ولتريض رسالة ماجستير ، كلية الحقوق جامعة الجزائر سنة 2004 ص 71

¹⁷ بوعنابة عكاشة ، القانون المصرفي الجزائري دار الخلدونية ط1 2017 ص 46

ثانياً شروط منح الترخيص بإنشاء بنك رقمي

يتم الحصول على الترخيص بإنشاء بنك رقمي بناء على طلب يقدمه أحد المؤسسين إلى المجلس الزوذي والمصرفي بعد تحقق جملة من الشروط ورد بعضها بالنظام 04-24 الصادر عن بنك الجزائر بتاريخ 13 أكتوبر 2024 ، الذي أحالنا بدوره للنظام رقم 01-24 الصادر بتاريخ 26 فبراير 2024 يحدد شروط الترخيص بتأسيس بنك أو مؤسسة مالية واعتماده¹⁹

وعيه يمكن توسيم هذه الشروط إلى عامة وخاصة

أما الشروط العامة فهي:

- أن تؤسس البنوك في شكل شركات ذات أسهم وجوبا، كما يمكن أن تتخذ شكل تعاقدية إذا ودر المجلس الزوذي والمصرفي ذلك²⁰

- تؤدبم برنامج الشراط والإمكانات المالية والتقنية التي يعتمرون استعملها²¹

- تيرببر صفة المسيرين، ومن يضمنهم، مع إبات نزاهة المسيرين وأهلهم وتجرتهم في المجال المصرفي، وأل يكوزوا ممن حكم عليهم بعقوبة سالبة للحرية، أو سرب باخالس، وغدر، وسرقة²²

أما الشروط الخاصة فهي - أن

يؤدم البنك الرقمي خدمات ومنتجات مصرفية حصرها عبر قنوات أو منصات أو دعائم رقمية بالاعتماد على تكنولوجيا الحديثة²³

- أال يكون البنك الرقمي فرعاً لبنك أجزبي²⁴

- أن يكون من ضمن مؤسسي البنك الرقمي، بنك خاضع للقانون الجزائري يتمتع بخبرة في مجال الخدمات البنكية عبر الإنترنت ، مع وجوب املكه ل 30٪. من رأسمال البنك الرقمي²⁵

1- أن يكون للبنك الرقمي مقرا اجتماعيا في الجزائر²⁶

2- ال يسمح للبنك الرقمي نتح وكالت إل إذا كانت رقمية كليها²⁷

¹⁸ لبة: 95 من القنون 09-23

¹⁹ نرجح للبة: 03 من النظام 04-24

²⁰ لبة: 91 من القنون 09-23

²¹ المادة 1/99 من القنون 09-23

²² المادة 2/99 من القنون 09-23

²³ لبة: 2 من نظام رقم 04-24 الصادر عن بنك الجزائر بتاريخ 2024/10/13 يتعلق بالشروط الخاصة بالترخيص بتأسيس واعتماد وممارسة نشاط البنك الرقمي ج ر ع 77 بتاريخ 2024/11/19

²⁴ لبة: 04 من نظام بنك الجزائر 04-24

²⁵ لبة: 05 من نظام بنك الجزائر 04-24

²⁶ لبة: 06 من نظام بنك الجزائر 04-24

ثالثا إجراءات الترخيص لإنشاء بنك رقمي

1- يُؤدِّد طلب الترخيص لإنشاء بنك أو مؤسسة مالية أو منح نزع لبيك أو مؤسسة مالية أجنبية من قبل مُقدم الطلب) أو مُدمي الطلب(، سواء كان نردًا طبيعًا أو معزومًا، إلى رئيس المجلس الرئدي والمصري.

الطلب بملف يضم من مشرو اعمنص للخطط المراد نذبه²⁸.

2- يخذ المجلس الرئدي والمصري رًا بشأن منح الترخيص للنأس أو منح النزع بذا ععلى دراسة جدوى المشروع، مع التركيز على النقاط التالية²⁹:

أ. تعريف المشروع مع تحديد زوع المؤسسة المزمع إنشاؤه، وفق ما ورد في المادة 2 أعلاه، مع توضيح ألسباب الرئسية الخنيار السنتمار. يهدف ذلك إلى تقيم إمكانية تحويق المشروع وجدواه اللتصادية وتأثيره على اللقتصاد بشكل عام.

ب. نوضيح مواصفات المؤسسين والمساهمين الرئسيين، بما في ذلك مركزهم المالي في بلادهم اللصلي، ودراتهم المالية، وخبراتهم في المجال المصرفي والمالي، باللضافة إلى تقيم اللزام كئابي يضمن دعمهم اللستمر للمشروع.

ج. تقيم مشروع اللوازن اللساسي للبنك الرقمي، والشكل اللقانوني للمشروع.

د. تقديم خطة العمل والدراسة الفنية والمعلومات المالية والسنتراجية المزمعة والخطة على المدينين

المبوسط والطويل وكذا برنامج النشاط على مدى 05 سنوات .

ه. صفة ونزاهة ودرات المؤسسين كؤدمي اللحوال، وطبيعة المساهمات.

3- بيت المجلس الرئدي والمصري في الترخيص بمقرر يبلغ للطلاب)بين(من قبل اللمين العام³⁰

بعد اللأكد من توافر جميع اللشروط اللمنصوص عليها في هذه المواد يصدر المجلس رراره باللبول فيشرع اللطراف في نأسيس شركة المساهمة طبًا للقانون اللجاري ثم إيداع الللف للقيود اللسجل اللجاري، كما يؤمون بتحرير رأس المال ، أما في حالة الرنض نيمكن الطعن نيهذا المقرر أمام محكمة اللستئناف

الإدارية لمدينة الجزائر.³¹

الفرع الثاني: طلب اللعماد

أوال تؤدم طلب اللعماد

²⁷ إله: 07 من نظام بنك الجزائر 04-24

³⁰ إله: 05 من نظام بنك الجزائر 01-24

يحدد شروط اللترخيص بنأسيس بنك ومؤسسة

³¹ إله: 95 من اللوزن 09-23

²⁹ إله: 04 من نظام بنك الجزائر 01-24

28 لىك 03 بن نظام رقم 01-24

الصادر عن بنك الج افر
بتاريخ 2024/02/06

مالبة ولعماده. ج ر ع 18 بتاريخ
2024/03/13

يؤدم طلب الالعتماذ للمجلس الرزؤذي والمصرفي بعء استكمال الإلجراوات السابقة، و بعء الحصول على الترخيص الذي ال يعد كإنايا لممارسة النشاط المصرفي، ويرفق هذا الطلب بجملة من الوثائق.

ويعد العتماذ ثاني إجراء إلزامي بعء الترخيص، وهو استثناء من القاعءة العامة التي تؤوم على مبدءا حرية التجارة والصناعة في بيئة الأعمال. وتعتبر هذه الخاصية من الخصائص التي تميز المهنة المصرفية، وقد نرضها المشرع نظرا لخطورة وحساسوية النظام المصرفي الذي يعتمد أساسا على حماية الالئمان التجاري، وذلك من خالل ضمان أمن العملاء والأطراف المتعاملة مع البنوك. ومن ثم، يمكن وصف إجراء العتماذ بأنه احتكار منحتة التشريعات للبنوك والمؤسسات المالية، لحماية السئوار المالي والنظام المصرفي.³² تانزيا

(إجراءات منح الالعتماذ

- 1- يعد طلب الالعتماذ ويؤدم لمحافظ بنك الجزائر حرفقا بالعناصر والمعلومات والمسئذات الالزمة لتكوين الملف في أجل 12 شهر من تاريخ الحصول على الترخيص³³، ويرفق هذا الطلب ملف يخصص اعتماذ المسيرين ونأهيل الإطارات المسؤولة المعزوين لمراقبة وإدارة المؤسسة المراد إنشاؤها³⁴
- 2- تزبول المصالح المعزوية لبنك الجزائر لمعاينة مءى نونر الوسائل البشرية والمادية الضرورية لمباشر هذه المؤسسة لنشاطها، وتعد نقريها بذلك ترسله للسبء المحافظ³⁵
- 3- بعء اسنفاء الطلب لجميع الشروط يمنح الالعتماذ بموجب مقرر من المحافظ، ويلبزه ألمين العام للمجلس الرزؤذي والمصرفي للطلاب ليتم نشره بالجرءة الرسمية³⁶.
- 4- يمكن تعءيل الالعتماذ بناء على طلب ترخيص مسبق من المجلس من المؤسسات المالية والبنكية.

المطلب الثاني

واقع البنوك الرقمية في الجزائر

سعت الجزائر إلى تعءيث جهازها المصرفي ببني جملة من الإلصالحات، أهمها اعتماذ تكنولوجيات الحديثة خاصة تلك المتعلقة بالالعام والنصال والتكنولوجيا المالية، وسنناول في هذا المطلب متطلبات نجاح البنوك الرقمية في الجزائر (فرع أول) ثم معزوات البنوك الرقمية في الجزائر (فرع ثاني)

الفرع الأول متطلبات نجاح البنوك الرقمية في الجزائر

تطلب الصيرفة الإلكترونية توائر مجموعة من العوامل الأساسية على عدة مسنويات لضمان عمل النظام بكفاءة وأمان. فيما يلي تفصيل لهذه المتطلبات:

البنية التحتية التكنولوجية: وتتمثل في خوادم وأنظمة حاسوبية قوية، ومؤمنة للتعامل مع حجم المعاملات الكبير الذي يحدث على مدار الساعة، سواء تعلق الأمر بأنظمة الدفع والتسوية، أو شبكات الأمان وما تعلق بها

³² بويكبان عفاشة، مرجع سابق، ص 64-65

³³ إباءة 07 من نظام بنك الجزائر رقم 01-24

³⁴ إباءة 08 من نظام بنك الجزائر رقم 01-24

³⁵ إباءة 09 من نظام بنك الجزائر رقم 01-24

³⁶ إباءة 10 من نظام بنك الجزائر رقم 01-24

من توثيق التشفير، أو كل ما يخص البريد الإلكتروني والرسائل النصية باعتباره وسائل إلبالغ العمال والتواصل معهم، وكذا البرمجيات والتطبيقات خاصة المتعلقة منها بأنظمة الصيرفة الإلكترونية التي تسهل التجويات ودفن الفوائد والتحقق من الرصيد وما إلى ذلك، بالإضافة إلى أنظمة الهاتف الجوال وما يُقدمه من خدمات.³⁷ والمالحظ أن الجزائر تحاول مساهمة هذه التحديثات بإطلاق بنوكها العمومية والخاصة لهذه الخدمات الرقمية، ومحاولة توثيق أنظمة أمن متقدمة، مع مراجعة كل النصوص القانونية الخاصة بالصيرفة تمثيلات في إصدار القانون الرقدي والمصرفي 09-23 ونصه على إمكانية إنشاء بنوك رقمية³⁸

- تحتاج البنوك إلى أنظمة رقابية صارمة لضمان التزام المعاملات الإلكترونية بالثوابن والسياسات المعمول بها، وحماية بيانات العمال، وهو ما شدد عليه القانون الرقدي والمصرفي 09-23 بنصه على حرص بنك الجزائر على سلامة نظم الدفع وإعداد المعايير الخاصة بها، ومنحه صالحية قبول أو رفض أي وسيلة دفع ال نونر ضمانات سلامة كائنية³⁹، إضافة إلى تعزيز ونوسيع المهام الموكلة للمجلس الرقدي والمصرفي⁴⁰ والجنة المصرية⁴¹ ورغم كل هذه الإجراءات المتخذة إل أن الجزائر زالت في بداياتها لتجويد الصيرفة الرقمية من خلال محاولة توثيق كل هذه المطالبات، لكن خطواتها ال تزال متثاقلة مقارنة بالتطور السريع في هذا المجال بسبب المعوقات التي تعترض مسارها.⁴²

الفرع الثاني معوقات الصيرفة الرقمية في الجزائر

الصيرفة الإلكترونية تُقدم العديد من الفوائد مثل الراحة والسرعة، لكنها تواجه العديد من المعوقات التي تُؤثر على انتشارها وفعاليتها، أهمها:

- الانتقال إلى البنية التحتية الرقمية: إن البنية التحتية الرقمية في الجزائر لا تزال في مراحلها الأولى، مما يحد من قدرة المؤسسات والشركات على الاستفادة من الخدمات الرقمية. وهذا يتطلب استثمارات كبيرة في البنية التحتية الرقمية، وهو ما لم تصل إليه الجزائر حالياً، رغم الجهود المبذولة، مما يربط عنه تعطل في إقامة ونشر التعاملات الإلكترونية عامة والمتعلقة بالصيرفة خصوصاً ويظهر ذلك جلياً في:

- عدم توفر حماية العمال (العميل) المسهل: نونير هذه الحماية من المسائل المعقدة، كون القرصنة والسرقة وسهولة الوصول في فح النصابين، من سلبيات التعامل الإلكتروني وبالتالي فإن حماية المسهل ليس سهلاً، بل عائق في طريق تقديم الصيرفة الإلكترونية، ألن إحساس المسهل (العميل) بالخوف الدائم من الوصول ني شبالك النصيب بسبب انخفاض أمن الإنترنت، يُؤثره الثقة ني هذه التعاملات مما يبرر عزوفه عنها، خصوصاً ني ظل عجز

³⁷ أوصى بجزيرة الجزيرة، مرجع سابق، ص 371

³⁸ المادة 90 من قانون 09-23

³⁹ المواد من 58 إلى 60 من قانون 09-23

⁴⁰ المواد من 64 إلى 67 من قانون 09-23

⁴¹ المادة 116 إلى 132 من قانون 09-23

⁴² لطرش دة، بلحنن محمد، العوامل المؤثرة على تبني البنوك الإلكترونية، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، بط 24 عدد 01 سنة 2021 ص

النشريات الحايبة على توفير مثل هذه الحماية، إذ نبوى الوسيلة الوحيدة هي تذببه العمالء لهؤالء النصايين وبالمواق المشبوهة والني يحذر الءاعامل بها.⁴³

- انتشار النبروسات على الشبكة وخصوصا الني يسلفها المنطفلين عمدا من أجل اتالف الموقع، إذ هناك نوبة متخصصة في هذا المجال نعمل على اخراق المواق وإالفها، بإيعاز من الءبر ذي المصلحة الذي يدفع مقابل ذلك العمل الءبريبي، ونسعى من خلف الجهات ني الدول إلى ومعم والوضاء عليهم، ولقد أطلق عليهم نسبة الإرهاب الائنصادي لما يكبدونه من خسائر لمختلف الجهات هذا عدا عن الءازب الءخر الني نستغله المخابرات للءبر من الدول ني الءجسس لأغراض ائصاوية وعسكرية.⁴⁴

- نقص الوعي والمعرفة لما يخص هذا النوع من الءاعامالت: إذ ال يمكن الءديث عن انتشار الءبرفة الالكثرونية، إذا كان اسءاللها يئصر على قلة من الناس، في حين ينصل الءبرفة الطرق النؤلديفة ك الءاعامل النؤدي أو زيارة الفروع البركة⁴⁵. -

القوانين والتشريعات غير المتكاملة: نعد القوانين المتعلقة بالصيرفة الالكثرونية وحماية البيانات غير متكاملة أو غير محددة بوضوح في الءزائر، مما يحد من نمو القطاع، كما أنها تقرر للءبرين خصوصا ما إذا نعلق الأمر بإصدار أنظمة أو تعليمات نوضح كنيبة تطبيقها، مثلما هو واقع الأمر بالنسبة للأنظمة والتعليمات الخاصة بتطبيق القانون النؤدي والمصرفي 09-23 التي نأخرت في الصءور إلى ما بنوق السنة وهي مدة طويلة مقارنة مع النمو التكنولوجي المسارع

إشكالية الءفاع: ال نزال الءزائر نعازي من نوص في الءدوات المالية الرقمية مثل البطاقات الائنصاوية أو بطاقات الءفع المسبق، مما يعوق اسءءءام الءخدمات الءمصربية الالكثرونية.

الائبات: وهو من أصعب المسائل على الشبكة، فعلى الءعمل الءحذاء بكل المءلومات على برئه الالكثروني.

وإن كانت الءزائر في مسعاها لشر الثقافة الالكثرونية في جميع المءالات بما فيها المصرفي، تصطم بكل هذه المءقات وغيرها! إال أنها ال نزال نصر على ارسالها من خالل محاولة تخطي هذه العوبات ونؤيق الءءم من المءطبات التي سبؤت الإشارة إليها.

خاتمة

ونعبر الصيرفة الكثرونية المءيار الءءءء لؤياس مءى نطور أي ائصاء في العالم، وؤء نزاو لنا خالل هذه الورقة البحثية تعريف البروك الرقمية ونءءء إيجابيتها وسلبياتها، أنواعها وءءءءها، ثم نطوؤنا لكنية حصولها على الترخيص والإءءءءء بناء على القانون النؤدي والمصرفي 09-23 والأنظمة الصاءرة عن برك الءزائر تطبيقا له، وإنهينا عءءء مءطبتها ومءؤات نءاها في الءزائر. وعليه توصلنا لمجموعة من الءئاؤء والنوصيات أهمها:

الءئاؤء :

⁴³ عن ضار، مءؤات تطبيق للصيرفة الكثرونية في نروع المصارف الءءارية لنصرة الإءءة في ءبنة للؤبة، مءؤة ءلمة نشرين لءءء والاراءات الءبئية، ءءة 39 ءء 01 2017 ص 74

⁴⁴ ءبري مصطفى كئانة، مرجع سابق، ص 79-80.

⁴⁵ ءضر مصباح الطيبي، الءءارة الالكثرونية، ءار ءامء للنشر ط1، 2017، ص43.

- أن التجارة الإلكترونية أصبحت من أهم المجالات الموعول عليها في جذب المستهلكين.
- أن اعتماد الصيرفة الإلكترونية كأحد أهم تطبيقات التجارة الإلكترونية للترويج للمنتجات من قبل المؤسسات يعود عليها بالاعتماد من الفوائد لما تتمتع به من إيجابيات كسهولة الوصول إلى عدد كبير من الزبائن مع ميزة الاتصال مباشر والتحاور حول المنتج أو الخدمة المروج له، وانخفاض التكلفة، وإمكانية التحكم في توقيت مدي نجاح الحملات الإعلانية، إضافة إلى وندرة الخيارات في المنتجات و سرعة الأداء، خصوصاً وأن إنداع الزبون إلكترونياً، أسهل من إنداعه مباشرة، ذلك أن اللعب على الألوان وطريقة العرض وندسة الموقع كلها عوامل مؤثرة تساعد في جلب العملاء إضافة إلى الزبون ويكون موكباً للتطور على الموقع فيحظى بالجدد أوال بأول.
- يتطلب تجسيد التعامل الإلكتروني عموماً والمصري خصوصاً نوانر مجموعة من العوامل أهمها الأندرتريت القوية والثابتة، والتطبيقات المساعدة والنصوص القانونية التي توفر الحماية للعملاء.
- تعد المعوقات النونية والقانونية و اللؤصادية للصيرفة الإلكترونية، من أهم التحديات التي نواجه إندشارها، واتساع نطاق العمل بها
- عدم مساندة المسئلكين للتطور التكنولوجي بشكل بدوره سبباً مهماً في نوانر ونيرة العمل للمصارف الرقمية.

التوصيات:

وحتى نستفيد الجزائر من مزايا الصيرفة الإلكترونية في عملية التنمية والدفع بالرحلة الاقتصادية نقتراح ما يلي:

- تطوير البنية التحتية من خلال تحسين ندفق النترنت، والعمل على تطوير البرمجيات اللزمنة والأمنة، ونوصي كل المؤسسات المصرفية وغير المصرفية بالأندرتريت وكذلك المناطق البعيدة والمعزولة، وإتاحة الفرصة للجمهور من أجل تعلم كيفية استعمالها. - العمل على نأهيل العنصر البشري وتكوينه من أجل نجاح العملية التسويقية وبالتالي زيادة أرباح المؤسسة المصرفية.
- تعزيز الترسانة القانونية بنصوص قانونية تسهل التعامل الإلكتروني وتعزز حماية المستهلك، وتأمين معلوماته الشخصية.
- الإسراع في إصدار الأنظمة والتعليقات الخاصة بتطبيق القانون الرؤدي والمصرفي 23-09.

- العمل على نشر ثقافة التسويق الإلكتروني للخدمات المصرفية عن طريق زرع الثقة بين العميل والمستهلك والمؤسسات المروجة لمنتجاتها
- العمل على اعتماد الدفع الإلكتروني وتأمينه وتعظيم الدفع الجوازي استعمال البطاقات البنكية الذكية.

- التكنل بإنشاء نظام صرف آلي كإامل في الجزائر.

فائمة المراجع

01 القوانين والأنظمة

- 01- قانون رقم 23 – 09 يتضمن القانون الزئدي والمصرفي المؤرخ في 21/06/2023 ج ر ع 43 الصادرة بتاريخ 27/06/2023
- 02- نظام رقم 01-24 الصادر عن بنك الجزائر بتاريخ 06/02/2024 يحدد شروط الترخيص بتأسيس بنك ومؤسسة مالية واعتماده. ج ر ع 18 بتاريخ 13/03/2024
- 03- نظام رقم 02-24 الصادر عن بنك الجزائر بتاريخ 06/02/2024 يتعلق بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية العاملة ني الجزائر. ج ر ع 18 بتاريخ 13/03/2024
- 04- نظام رقم 04-24 الصادر عن بنك الجزائر بتاريخ 13/10/2024 يتعلق بالشروط الخاصة للتخريص بتأسيس واعتماد وممارسة نشاط البنك الرقمي ج ر ع 77 بتاريخ 19/11/2024
- 02) الكنب

- 01- بوك عيان عكاشة ، القانون المصرفي الجزائري، دار الخلدونية ط1 2017 02- خضر مصباح الطيطي، التجارة الإلكترونية، دار حامد للنشر ط1، 2017-03- خيري مصطفى كنانة –التجارة الإلكترونية، عمان ، دار المسيرة ، ط 01 2009
- 04- عامر إبراهيم زئديجي - التجارة الإلكترونية وتطبيقاتها عمان ، دار المسيرة ، ط 01 2015
- 05- ممدوح مزور الجزئبهي، البنوك الإلكترونية، دار الفكر الجامعي ط2 2006 06- ناظم محمد نوري الشمري وعبد الفتاح زهير عبد اللات ، الصيرفة الإلكترونية ، الأدوات والتطبيقات ومعوقات التوسع، عمان دار وائل للنشر 2008
- المقالت
- 01- أوصغر الويزة ، خدمات الصيرفة الإلكترونية في البنوك الجزائرية- دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري، مجلة أقتصاديات المال وأعمال، العدد 07 سبتمبر 2018 02- بلقاسم صيادة ، وبن إسماعين حياة مشروع الصيرفة الإلكترونية في الجزائر - مجلة أبحاث أقتصادية وإدارية - بسكرة العدد 16/12/2014
- 03- جلجل رضوان، تأسيس البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية مجلد 03 العدد 2 0 سنة 2018 04- حنان ضاهر، معوقات تطبيق الصيرفة الإلكترونية في فروع المصارف التجارية الخاصة العامة في مدينة الذوقية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية ، مجلد 39 عدد 01 2017
- 05- عرابية رابع دور تكنولوجيا الخدمات المصرفية الإلكترونية في عصرنة الجهاز المصرفي الجزائري- مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية - جامعة الشلف العدد 8- 2012

06- لطرش هالة ،بلحسن محمد ،العوامل المؤثرة على تبني البنوك الإلكترونية ، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، مجلد 24 عدد 01 سنة 2021

الملتقيات

01- معطي هلا خير الدين - بوتومقوم محمد المعلومانية والجهاز البنكي، حتمية تطوير الخدمات المصرفية - ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحوالت الإلكترونية واقع وتحديات كلية الحقوق جامعة قالمة.

02- رحيم حسين و هواري معراج، الصيرفة الإلكترونية كمدخل لعصرنة المصارف الجزائرية، أعمال الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحوالت الاقتصادية - الوراق والتحديات-جامعة الشاف 14 و 15 ديسمبر 2004
الرسائل

01- مغربي رضوان ، مجلس س الزؤد والقرض، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق جامعة الجزائر سنة 2004
02- - زادية عبد الرحيم تطور الخدمات المصرفية ودورها في تفعيل النشاط الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر- ماجستير 2010/2011 - كلية العلوم الاقتصادية - جامعة الجزائر
مواقع الإلكترونية

- ايجابيات البنوك الرقمية، موقع ريالي للوعي المالي <http://rialy.com> تاريخ الطالع
21:05 الساعة 2024/12/01

- أية س عد، البنوك الرقمية ايجابياتها وسلبياتها منشور على تاريخ الطالع
20:00 على الساعة 2024/12/01